الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/55/7
31 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام الأونكتاد في تنفيـــذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وإسهام الأونكتاد

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

في سياق مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي ســـينعقد قريباً، تستعرض هذه المذكرة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمـــم المتحدة في مجالات التنمية الرئيسية، بما في ذلك مساهمة الأونكتاد في هذا الصدد.

* قُدم هذا النص في التاريخ المذكور أعلاه نتيجة للتأخر في تجهيزه.

(A) GE.08-51415 290808 020908

مقدمة

١- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، على ضرورة الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة الموجودة لأغراض استعراض تنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية الرئيسية (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت مجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهم، ضمن حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة.

٢- واتفق مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة و التنمية (الأونكتاد الثاني عشر) الذي عُقد في أكرا، غانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على أنه: "ينبغي أن يساهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي له أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ... وينبغي أن يساهم أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة" (اتفاق أكرا، الفقرة ١١).

٣- وطبقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢ الذي نص على عقد مؤتمر متابعة دولي معني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، قطر، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأت التحضيرات لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في مطلع عام ٢٠٠٨. وكجزء من تلك التحضيرات، شارك الأونكتاد في جلسات الاستعراض التي تناولت مختلف الجوانب المواضيعية لتوافق آراء مونتيري، ومن ضمنها تعبئة الموارد المالية المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة، والتجارة الدولية، والدين الخارجي.

أولاً – التجارة الدولية

٤- سلّم توافق آراء مونتيري بوضوح بكون التجارة الدولية "محركاً للتنمية" (الفصل ثانياً). وقد أدى ذلك، بالاقتران مع إعلان الدوحة الوزاري، إلى ظهور زخم قوي لجعل قضايا التجارة والتنمية والشراكة الدولية في صدارة جدول الأعمال العالمي. وأكدت الأهداف الإنمائية للألفية التزام الجمعية العامة بإنشاء نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به ولا يقوم على التمييز. وأشارت الجمعية العامة في قرارها ١٨٤/٦٠ إلى الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل الوصول بمفاوضات الدوحة إلى نتيجة متوازنة وناجحة وذات توجه إنمائي. وجرى أيضاً إبراز إسهام التجارة في التنمية المستدامة للبلدان النامية وما توفره من فرص في ذلك المجال في القمة العالمية للتنمية المستدامة.

٥- وأيدت الموائد المستديرة والدورات الرفيعة المستوى التي عُقدت أثناء الأونكتاد الثاني عشر وبلورت السياسات التجارية والإنمائية الرئيسة التي يقوم عليها توافق آراء مونتيري مؤكِّدةً على تشجيع تنمية تشمل الجميع ولا سيما في البلدان الأشد فقراً. وفي إعلان أكرا، التزمت الدول الأعضاء مجدداً بمناصرة قيام نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء وعالمي ومستند إلى قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يشجع التنمية وأكدت بشدة على الشراكة العالمية من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع الإنمائية للجميع من خلال العولمة (الفقرة ٣). وجاء في إعلان أكرا أنه ينبغي للأونكتاد أن يُعزز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (الفقرة ٨٩).

ألف – التقدم المحرز

٦- ومن بين التحديات الرئيسية في تنفيذ توافق آراء مونتيري نشر منافع التجارة على نطاق أكثر شمولاً عبر البلدان النامية وداخلها مع استدامة التنمية وتسريع وتيرة النمو. وقد عرفت العديد من البلدان النامية تحريراً اقتصادياً واسع النطاق كان في بعض منه تلبيةً لاتفاقات تجارية إقليمية أو متعددة الأطراف. وقد ساهمت التجارة والتحرير التجاري إلى حد كبير في تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، مثّل النمو في الصادرات أكثر من ٦٠ في المائة من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية وما يربو على ٤٠ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، مقابل ٣٠ في المائة للبلدان المتقدمة النمو.

٧- بيد أن غالبية البلدان النامية لم تشارك أو تنتفع بشكل تام من ذلك النمو. إذ كانت تصطدم في أحيان كثيرة بعائقين هما: (أ) عدم كفاية قدرتها على الإنتاج والعرض، (ب) وعدم كفاية قدرتها التنافسية من حيث الهياكل الأساسية أو نوعية المنتوجات أو الأسعار أو رأس المال أو التكنولوجيا أو مباشرة الأعمال الحرة أو الموارد البشرية أو شبكات المعلومات وقنوات التوزيع. وعلاوة على ذلك، واجهت صادرات البلدان النامية عوائق من قبيل التعقيد الذي تتسم به قواعد المنشأ وشروط المحتوى المحلي والتدابير غير التعريفية وتدرُّج التعريفة الجمركية والممارسات المانعة للمنافسة التي تقوم بها الشركات.

٨- وعلى قدر المنافع التي جنتها البلدان النامية من التجارة والنمو الاقتصادي، عجزت تلك البلدان في كثير من الأحيان عن تحويل تلك المنافع بشكل فعلي إلى دخل وإلى مكاسب في مجال العمالة وتخفيف وطأة الفقر أو عن تحقيق أهدافها الإنمائية. وأصبحت أهداف التنمية البشرية التي تحققت مهددة بالمشاكل التجارية المستمرة وبالتحديات الناشئة في مجالات الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتغير المناخ والبيئة. إذ يواجه ما يزيد عن ٣٠ بلداً نامياً، على سبيل المثال، أزمة غذائية خانقة[(١)].

٩- وهكذا فإن جميع الأهداف التي وُضعت في إعلان الألفية وفي توافق آراء مونتيري فيما يتعلق بالنظام التجاري لم تتحقق بعد بصورة كاملة. وحتى تكون العولمة قوةً إيجابية يتقاسم الجميع منافعها بإنصاف، فإن ضمان مشاركة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مشاركة مفيدة في النظام التجاري الدولي يشكِّل تحدياً بالغ الأهمية ينبغي التصدي له. ومثلما تم التشديد على ذلك في اتفاق أكرا (الفقرة ٤٥): "يتطلب تحقيق أقصى قدر من الفوائد المترتبة على تحرير التجارة الدولية وتقليل تكلفة هذا التحرير إلى الحد الأدنى وجود تآزر واتساق بين السياسات وأساليب الإدارة على جميع المستويات". وإنه من الأهمية بمكان في هذا الشأن أن تصل جولةُ الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نتيجة ناجحة وذلك بتحقيق جدول أعماله الرئيسة بصورة كاملة.

١٠- ومن الضروري أيضاً، وفقاً لاتفاق أكرا، القيام بفعل ما لتناول المسائل العامة المتعلقة بالتجارة الدولية والنظام التجاري ومن بينها: زيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودخول صادرات الدول النامية من السلع الأساسية والمصنوعات والخدمات إلى هذه الأسواق بصورة فعالة؛ وتقوية الروابط التجارية بين بلدان الشمال وبلدان

---

(١) انظر، الأونكتاد، Addressing the global food crisis, NCTAD/OSG/2008/1.

الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وكذلك التجارة الإقليمية وترتيبات التعاون وجعلها إنمائية المنحى؛ وحشد إمكانيات تجارة الخدمات والاقتصاد من أجل التنمية؛ وتقوية التجارة والقدرة الإنتاجية لدى البلدان النامية.

باء – مساهمة الأونكتاد

١١- يقوم الأونكتاد بطائفة واسعة من الأنشطة للنهوض بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به ولا يقوم على التمييز. ومن جملة تلك الأنشطة الحوار الحكومي الدولي بشأن السياسات العامة وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الناشئة الواردة في جدول أعمال التجارة الدولية وبشأن جولة الدوحة من المفاوضات؛ والمساهمات في مداولات الجمعية العامة وفي الجهاز الحكومي الدولي التابع للأونكتاد والمعني بقضايا التجارة الدولية والتنمية. وقد تناولت تلك المداولات، من جملة ما تناولته، الآثار الإنمائية للتجارة في الخدمات وفي قطاعات خدماتية محددة وأساليب العرض التي تهم البلدان النامية على الخصوص.

١٢- ويساهم الأونكتاد في إدراج التنمية في صلب التجارة الدولية والمفاوضات التجارية عن طريق أنشطته في مجالات الأبحاث والدراسات التحليلية والمساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٣- وبمرور السنوات، طوّر الأونكتاد أدوات تحليلية وقواعد بيانات وبرمجيات لفائدة التجارة وصنع القرارات المتعلقة بالتجارة[٢]. وقد أتى عمل الأونكتاد بالجديد في ميدان الحواجز غير التعريفية فحشد وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة من أجل وضع نهج متماسك في تعريف وتصنيف وتجميع البيانات المتعلقة بالحواجز غير التعريفية باستعمال قاعدة بيانات "TRAINS".

١٤- وتتعلق أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات على وجه الخصوص بالمفاوضات التجارية ووضع السياسات ضمن إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والمعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وتنفَّذ أنشطة ترمي على وجه أدق إلى تقوية التجارة والتعليم والأبحاث المتصلين بالتنمية ضمن برامج كبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (TrainForTrade)، وحلقات التدريب المشار إليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، ومشروع حساب الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والأهداف الإنمائية للألفية، والمعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية.

١٥- وقد واصل الأونكتاد دعم زيادة مشاركة البلدان النامية في قطاعات جديدة وديناميكية من التجارة العالمية كالصناعات المبتكرة إلى جانب دعم طائفة من ترتيبات التجارة والتعاون بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم والنظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية. وقدم الأونكتاد الدعم لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في المفاوضات على اتفاقات الشراكة الاقتصادية وإلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال التكامل الإقليمي وكذلك إلى الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية.

---

(٢) بما في ذلك مؤشر التجارة والتنمية، ونظام التحاليل والمعلومات التجارية، ونظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ونظام المعلومات المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب، وقاعدة بيانات التدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات، ونموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية.

١٦- أمّا بشأن قضايا التجارة والبيئة، فقد واصل الأونكتاد عدداً من الأنشطة كان الغرض منها بناء قدرة البلدان النامية على تحليل جيل جديد من المقاييس البيئية والصحية والمتعلقة بالسلامة الغذائية ومعالجتها على نحو فعال، وكان ذلك عن طريق هيئات من بينها فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والنفاذ إلى الأسواق فيما يخص البلدان النامية. وقد ركزت أنشطة قطاعات بعينها على المعدات الكهربائية والإلكترونية وعلى الزراعة العضوية والشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP). وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الأونكتاد اجتماعات وأنجز عملاً تحليلياً بشأن المتطلبات البيئية والنفاذ إلى الأسواق وبشأن التدابير غير التعريفية (وخاصة منها التدابير المتعلقة بالصحة النباتية). واستمر الأونكتاد في تقديم دعم موضوعي مباشر إلى مفاوضات منظمة التجارية العالمية بشأن السلع البيئية.

١٧- وواصل الاونكتاد كذلك إجراء اجتماعات حكومية دولية ودراسات متعددة في سياق مبادرته المتعلقة بالوقود الأحيائي من أجل مساعدة البلدان الأعضاء، وخصوصاً البلدان النامية، في التعامل مع قطاع يقدم إمكانيات تنمية واضحة ولكنه ينطوي على بعض المخاطر أيضاً.

١٨- وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، ساعدت الدراسات التي أجراها الأونكتاد في إعداد أنظمة دولية ممكنة لحماية الملكية الفكرية تنص على الإفصاح وعلى الموافقة المسبقة عن علم وعلى اقتسام الفوائد. ويكرر اتفاق أكرا أنه "ينبغي بذل جهود وطنية ودولية لصون وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف" (الفقرة ٨٦).

١٩- وقد ساهم الأونكتاد في إيجاد فهم أفضل لوسائل إشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ممّا أتاح للبلدان النامية ومجتمعاتها المحلية الاستفادة من فرص التجارة العالمية المعتمدة على التنوع البيولوجي. فقد تعاون الأونكتاد، مثلاً، مع المؤسسة الدولية للتمويل بشأن إشراك قطاع الأعمال في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في قطاع مستحضرات التجميل والمقومات الغذائية وساعد في تشجيع برنامج التجارة في السلع البيولوجية في الأمازون.

ثانياً - السلع الأساسية

٢٠- شددت الوثيقة الختامة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على "الحاجة إلى معالجة تأثير الأسعار الضعيفة والمتذبذبة للسلع الأساسية ودعم جهود البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لإعادة هيكلة وتنويع وتقوية القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية بها". (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٣٣). وجاء في توافق آراء مونتيري أنه "تدعو الحاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضاً لتخفيف حدة النتائج المترتبة على هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من السلع الأساسية" (الفقرة ٣٧). وذكّرت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٠/٦١ المتعلق بالسلع الأساسية، بالأهداف الإنمائية للألفية وبأهداف التنمية الأخرى المتفق عليها دولياً فكررت التأكيد على "أهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة إلى أقصى حد، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية" (الفقرة ١).

ألف - التقدم المحرز

٢١- بينما لا يزال أكثر من ٩١ بلداً نامياً يعتمدون على أقل من ثلاث سلع أساسية، لم يحرَز إلاّ قليل من التقدم في بلوغ الأهداف التي حددتها المؤتمرات والقمم. وطيلة سنوات، ظلت القيمة المستحَقة للبلدان النامية

ومزارعيها من هذا القطاع محدودة. وإلى جانب مشكلة الأسعار، اتسم تسويق وتجهيز تلك السلع الأساسية بميل بدرجة كبيرة لغير صالح البلدان النامية التي تنتجها. وكلتا المشكلتان مرتبطتان بطريقة عمل النظام التجاري الدولي. وثمة اختلالات مستمرة بين العرض والطلب في أسواق السلع الأساسية العالمية ما برحت تُعزى أساساً، (وبدرجات متفاوتة) إلى دعمٍ محلي مشوه للتجارة، وإعانات صادرات في بلدان صناعية معينة، إلى جانب الممارسات المانعة للمنافسة التي تقوم بها الشركات.

٢٢- وقد كان "ازدهار السلع الأساسية" من أكبر التطورات التي حصلت منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. فقد ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية (بما في ذلك الوقود) بنسبة ٩٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٢. وقد نجم عن تلك الطفرة في أسعار النفط والكثير من السلع الزراعية الأساسية، وخاصة الأغذية الأساسية، على مدى السنتين الماضيتين أزمة حادة بالنسبة للعديد من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والنفط مع ما لذلك من تأثيرات خطيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣- وعودة الطلب الشديد على السلع الأساسية لأمد طويل وارتفاع قيمة تلك السلع في التجارة العالمية تحمل في طياتها فرصاً إنمائية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. غير أنه ليس هناك حتى الآن ما يدل على أن المزارعين في البلدان النامية، ولا سيما صغار الملاك، قد حصلوا ولو على جزء من الأرباح التي جُنيت من ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وأعربت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١ عن قلقها العميق من عدم معالجة الأسباب الكامنة وراء ميل أسعار سلع أساسية أخرى إلى الانخفاض بالرغم من الارتفاع الأخير في أسعار بعض السلع الأساسية.

٢٤- ومن ثم، مثلما أقر بذلك اتفاق أكرا (الفقرة ٧٧)، "يلزم اتخاذ إجراءات لمعالجة فرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، حتى يتسنى للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الحصول على فوائد إضافية من التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على انتعاش أسعار السلع الأساسية".

باء - مساهمة الأونكتاد

٢٥- ولإحياء جدول الأعمال العالمي المتعلق بالسلع الأساسية، صاغ الأونكتاد، بالاشتراك مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة كبرى لأصحاب المصلحة المتعددين بعنوان "المبادرة العالمية من أجل السلع الأساسية" أُطلقت في أيار/مايو ٢٠٠٧ أثناء مؤتمر عُقد في البرازيل للتحضير للأونكتاد الثاني عشر[٣].

٢٦- وفي ظل فترة الازدهار الحالية التي تعرفها أسعار السلع الأساسية وأزمتي الأغذية والطاقة، أولى الأونكتاد اهتماماً خاصاً للسلع الأساسية. ويشير اتفاق أكرا إلى أنه "لا تزال التحديات المتعلقة بالتجارة في السلع الأساسية تمثل قضية رئيسية في القرن الحادي والعشرين" (الفقرة ٥٠).

---

(٣) انظر The Global Initiative on Commodities Report, (UNCTAD/DITC/COM/2007/6).

٢٧- وقد نفذ الأونكتاد مجموعة كبيرة من الأنشطة (بما في ذلك اجتماعات حكومية دولية وأنشطة لبناء القدرات والتعاون التقني) تتعلق بالسلع الأساسية والتنمية في عدة مجالات من بينها التعدين والسلع المعدنية؛ والنفط والغاز؛ والتقيد بالمتطلبات الصحية وبمتطلبات الصحة النباتية وبمعايير القطاع الخاص في أسواق التصدير؛ وأفضل الممارسات في استخدام سلاسل القيمة الزراعية لتوفير الخدمات المالية للمشاركين في تلك السلاسل؛ وتحسين سلسلة القيمة في قطاع القطن في أفريقيا عن طريق إنماء التجارة والاستثمار؛ ومبادلات السلع الأساسية؛ والمعلومات والإحصاءات والاستعراضات المتعلقة بأسواق وصناعات السلع الأساسية؛ وتقديم لمحات موجزة عن السلع الأساسية عبر بوابة إلكترونية (إنفوكوم) تشتمل على معلومات بشأن جميع جوانب سوق السلع الأساسية.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، أخذ الأونكتاد بزمام المبادرة في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة لأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٨ وفي ذلك الصدد، يعمل حالياً على صياغة اقتراح يتعلق بأنظمة المشتريات الخاصة باستيراد الأغذية.

ثالثاً - الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٩- يشدد توافق آراء مونتيري على الدور الحيوي الذي تؤديه تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية (الفقرة ٢٠). وتلاحظ خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبورغ (الفقرة ٨٤) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وتعيد الوثيقة الختامية للقمة العالمية المعقودة في عام ٢٠٠٥ التأكيد على عقد قادة العالم "العزم على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من تلك الاستثمارات" (الفقرة ٢٥).

٣٠- وأبرز الأونكتاد الثاني عشر ضرورة دعم الجهود الرامية إلى "توفير بيئة مساعدة على التنمية وإجراء الإصلاح والقضاء على الفقر" (اتفاق أكرا، الفقرة ١٢٣) وأشار إلى أنه "يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية" (الفقرة ١١١).

ألف - التقدم المحرز

٣١- نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الوافدة في عام ٢٠٠٧ فقُدرت بمبلغ ١,٨ ترليون دولار، متجاوزة بذلك المستوى القياسي الذي سُجل في عام ٢٠٠٠. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق: في البلدان المتقدمة (بمعدل ٣٣ في المائة)، وفي الاقتصادات النامية (بمعدل ٢١ في المائة)، وفي جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (بمعدل ٥٠ في المائة).

٣٢- ولم تؤثر الأزمة المالية والائتمانية التي حدثت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في ذلك العام. وربما يكون انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة قد ساهم في استمرار ارتفاع مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك البلد، خاصة تلك الوافدة من بلدان ارتفعت قيمة عملاتها (من أوروبا وبلدان آسيوية نامية). غير أن تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ واضطرابات سوق

المال وتزايد الضغوط الناجمة عن التضخم إلى جانب ارتفاع وتقلب أسعار السلع الأساسية المرتفعة تشكل مخاطر من شأنها أن تؤدي إلى انكماش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

٣٣- وللاستثمار الأجنبي المباشر حصةُ الأسد من الموارد المالية الخارجية المتاحة للبلدان النامية. وبالإضافة إلى تدفقات رأس المال، من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يولد فرص عمل وأن يقدِّم التكنولوجيا والدراية ويزيد فرص البلدان المستضيفة له في الوصول إلى الأسواق. لذلك فإنه يشكل قوة ذات اعتبار بالنسبة للتنمية. وقد اجتذبت البلدان النامية في السنوات الأخيرة مستويات قياسية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حين أن معظم تلك التدفقات تذهب إلى الأسواق السريعة النمو في آسيا، استفادت جميع البلدان النامية تقريباً من تلك الزيادة. ففي أفريقيا، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ثلاثة أضعاف ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ وذلك ناتج إلى حد كبير عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية.

٣٤- وبرزت بلدان نامية أيضاً كمصدر لا يُستهان به من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر. فزادت حصتها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من ٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومن المتوقع أن تستمر حصتها في الارتفاع. وتؤدي الشركات عبر الوطنية من بلدان الجنوب دوراً حاسماً في التعاون فيما بين بلدان الجنوب إذ إن أغلب استثماراتها تذهب إلى بلدان نامية أخرى. ويكتسي مصدر التمويل هذا أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً كبنغلاديش وكمبوديا والصين وإثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقيرغيزستان وتايلند وجمهورية تترانيا المتحدة.

٣٥- وعلى الصعيد الدولي، استمر تكاثر اتفاقات الاستثمار الدولية على جميع المستويات. ففي نهاية عام ٢٠٠٧، أُبرم ما يربو على ٦٠٠ ٢ معاهدة استثمار ثنائية و٧٠٠ ٢ معاهدة تتعلق بالازدواج الضريبي و٢٥٠ اتفاقاً آخر تتضمن أحكاماً معمولاً بها تتعلق بالاستثمار ممّا أنشأ شبكةً متعددة الطبقات من قواعد الاستثمار الدولية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٣٦- واصل الأونكتاد تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية على التنمية في البلدان النامية المستضيفة لهما. وبحث *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧* دور الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية وسبل ضمان إسهام العائدات التي تدرها في التنمية وتخفيف وطأة الفقر. وفي ضوء زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الهياكل الأساسية في البلدان النامية والتي بلغت عشرين ضعفاً خلال السنوات الخمسة عشر الماضية (١٤٨ مليار دولار) وفي ضوء احتياجات البلدان النامية الهائلة من الاستثمار في هذا المجال، بحث الأونكتاد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الهياكل الأساسية وآثاره على التنمية.

٣٧- ونقص البيانات الحديثة والموثوقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، فضلاً عن القدرة المحدودة على تحليلها، يجعل عدداً من البلدان النامية عاجزة عن تقييم الأثر الحقيقي الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاداتها وصياغة سياسات إنمائية مناسبة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد يجعل هذان الحاجزان من حشد الموارد الدولية من أجل التنمية ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة عسيرة. وللتخفيف

من حدة هذه المشكلة، شرع الأونكتاد في تنفيذ مشروع تعاون تقني بتمويل جزئي من حساب التنمية من أجل جمع وتنسيق الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الفروع الأجنبية للشركات عبر الوطنية في البلدان النامية. وسيستفيد من هذا المشروع عدد من البلدان الأفريقية وخصوصاً البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٣٨- ويسلَّم توافق آراء مونتيري بأنه "بغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به" (الفقرة ٢١). ودعا اتفاق أكرا الأونكتاد إلى " أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار" (الفقرة ١٤٨). وقد بدأ الأونكتاد في إعداد دراسات حالة بشأن أفضل الممارسات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الصغيرة والاستفادة من ذلك الاستثمار في بناء الهياكل الأساسية وفي بناء السلام في البلدان التي كانت مسرحاً للنزاع.

٣٩- وجاء في اتفاق أكرا كذلك أنه "ينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار" (الفقرة ١٤٩). وقد صُممت استعراضات سياسات الاستثمار الخاصة برد الأونكتاد ومتابعة تنفيذها بغرض تحسين مناخ الاستثمار في البلد المضيف. وقد أنجز الأونكتاد حتى الآن ٢٤ استعراضاً كان أكثر من ثلثها لفائدة أقل البلدان نمواً. وتناولت آخر الاستعراضات الجمهورية الدومينيكية، وموريتانيا، والمغرب، وفييت نام، وزامبيا. ويجري التحضير لخمسة استعراضات أخرى لفائدة كل من بيلاروس، وبوركينا فاسو، وبوروندي، ونيجيريا، وسيراليون. وقُدمت المساعدة على المتابعة لكل من الجمهورية الدومينيكية (في عام ٢٠٠٧ ومطلع عام ٢٠٠٨) وإلى رواندا (في عام ٢٠٠٦). وحظيت استعراضات سياسات الاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد باعتراف دولي أثناء قمة مجموعة الثماني المنعقدة في عام ٢٠٠٧ والتي أقرت بكونها "آليات قَيِّمة لتكوين تفهم مشترك للمناخات الاستثمارية الصحية في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية". (الإعلان المتعلق بحرية الاستثمار ومناخ الاستثمار والمسؤولية الاجتماعية). وتواصل الأمانة كذلك إصدار كتب زرقاء بشأن تشجيع وتيسير الاستثمار وهي عبارة عن خطة عمل لتحسين مناخ الاستثمار، وقد شرعت الأمانة في إعداد كتاب أزرق لفائدة نيجيريا بالتعاون مع مصرف اليابان للتعاون الدولي.

٤٠- واستحدثت الأمانة "بوابات إلكترونية خاصة بالاستثمار"، وهي مرفق إلكتروني يزوِّد المستثمرين بمعلومات وبيانات مفيدة عن مناخ وفرص الاستثمار في بلد من البلدان. واستُحدثت ثلاث بوابات إلكترونية بشأن الاستثمار في بنن ورواندا وغانا، كجزء من متابعة استعراضات سياسات الاستثمار المتعلقة بها.

٤١- وواصل الأونكتاد مساعدة البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به عن طريق إسداء النصح وتوفير التدريب على استرتيجيات تشجيع الاستثمار وحسن التسيير والإدارة ومناصرة السياسات العامة وتقديم الخدمات للمستثمرين بعد الحصول على الاستثمار. ونظم الأونكتاد المنتدى العالمي للاستثمار بمناسبة انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في غانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكان المنتدى أول محاولة لتعزيز الأثر الذي يخلفه عمل المنظمة عن طريق اتباع نهج يشارك فيه أصحاب مصلحة متعددون من مستثمرين وصانعي سياسات الاستثمار ووكالات تشجيع الاستثمار. وتضمن المنتدى أجزاء رفيعة المستوى حضرها قادة عالميون من الحكومات وقطاع

الأعمال وثلاث جلسات تفاعلية لأصحاب المصلحة في الاستثمار تناولت آفاق الاستثمار على الصعيد العالمي وسلاسل القيمة العالمية والأسواق الأفريقية الناشئة.

٤٢- وفيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، يشدد اتفاق أكرا على ضرورة "إقامة توازن بين مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب" (الفقرة ١١٣). واستجابةً للولاية التي أُنيطت بالأمانة خلال الأونكتاد الثاني عشر، تواصل الأمانة دعم البلدان النامية المشاركة في النقاش الدائر بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وهي تفعل ذلك عن طريق إنجاز البحوث وتحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية ورعاية قواعد البيانات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية والمنازعات التي تنشب بين المستثمرين والدول. ومن بين آخر الإصدارات *Investor-State Dispute Settlement and Impact on Investment Rulemaking* و *Investment Promotion Provisions in International Investment Agreements*. وتواصلت أنشطة المساعدة التقنية الإقليمية بتنظيم دورات تدريبية مكثفة على التفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية وإدارة المنازعات التي تنشب بين المستثمرين والدول إلى جانب تقديم خدمات استشارية للبلدان بشكل فردي وللمنظمات الإقليمية بناءً على طلبها.

٤٣- وقد طور الأونكتاد نظاماً "للقواعد التنظيمية الإلكترونية" وهو نظام متاح على الإنترنت صُمِّم لكي يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على العمل من أجل تسهيل الأعمال التجارية عن طريق انتهاج الشفافية وتبسيط وأتمتة القواعد والإجراءات المتبعة في إنشاء وتشغيل المشاريع التجارية.

٤٤- ويحث توافق آراء مونتيري على بذل جهود خاصة في مجالات ذات أولوية كإدارة الشركات والمعايير المحاسبية (الفقرة ٢١). ويسلِّم اتفاق أكرا بأن "المطالب الجديدة المتعلقة بالشفافية المالية وغير المالية للشركات تطرح تحديات، حيث إن معايير ومدونات الإبلاغ توضع من أجل أسواق رأس المال المتقدمة جداً" (الفقرة ١١٨). وقد عمل الأونكتاد أيضاً، عن طريق فريق خبرائه الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، على مساعدة البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية بتحديد مسائل التنفيذ العملي وتيسير تقاسم التجارب فيما بين الدول الأعضاء. وقد شجع الفريق الحكومي الدولي العامل التنمية المستدامة بإصداره "دليل لمعدي ومستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية". ويقوم الأونكتاد بتحديث توجيهاته المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ المالي بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهو يتابع عمله المتعلق بمؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية.

٤٥- وواصل الأونكتاد تطوير برنامجه المتعلق بإنشاء المشاريع وببناء قدرات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (إمبريتيك). وأكد الأونكتاد الثاني عشر على أهمية هذا العمل مشيراً إلى أنه "ينبغي أن يدعم الأونكتاد أنشطته في مجالات البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية" (اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٤). وفي عام ٢٠٠٧، عزّز إمبريتيك وجوده في البلدان النامية (يوجد في الوقت الحاضر ٢٨ بلداً مستفيداً) عن طريق توسيع البرامج أو البدء في برامج جديدة. وتُبذل جهود من أجل ضمان تعاون أكبر بين مراكز إمبريتيك ممّا يساهم في زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويولى اهتمام خاص لمبادرة منتدى إمبريتيك في أفريقيا التي أُطلقت في عام ٢٠٠٦ من أجل تيسير التشبيك والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنماء المهارات في إنشاء المشاريع في أفريقيا، وتحظى بالاهتمام كذلك البرامج التي تستهدف النساء صاحبات المشاريع.

رابعاً – الديون الخارجية والتمويل الإنمائي

٤٦- يؤكد توافق آراء مونتيري (الفقرات ٤٧-٥١) وخطة تنفيذ نتائج قمة جوهانسبورغ (الفقرة ٨٩) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (الفقرة ٢٦) على أهمية الديون الخارجية الممكن تحملها في سياق التمويل الإنمائي في كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ويبيِّن توافق آراء مونتيري أيضاً ضرورة حدوث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية إذا ما أُريد تحقيق المرامي الدولية المحددة لتلك المساعدة وكذلك ضرورة تخصيص وتسليم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة فعالة وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة (الفقرات ٤٢-٤٤).

٤٧- وجاء في اتفاق أكرا (الفقرة ٤٠) أنه: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الديون وتمويل التنمية وأن يستمر في برنامجه الخاص ببناء القدرات لأغراض إدارة الدين العام. وينبغي للأونكتاد أن يواصل، بالاستناد إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالدين الخارجي والتمويل، بما في ذلك "نادي باريس" ومحفل التعاون الإنمائي".

ألف – التقدم المحرز

٤٨- في عام ٢٠٠٧، ارتفع إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية وللاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمقدار ٣٧٣ مليار دولار، فبلغ ٣٥٧ ٣ مليار دولار في نهاية العام. وقد عوَّض التراكم المطرد للاحتياطات العالمية بسخاء الزيادةَ الحاصلة في قيمة مجموع الديون الخارجية بالدولار حيث ارتفعت تلك الاحتياطات بما يربو على ٠٠٠ ١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٧١٩ ٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وتشير المعدلات العامة المتعلقة بالبلدان النامية وبالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تحسن واضح في حالة الديون الخارجية على مدى العقد الماضي. غير ان الإمعان في الأمر يبين أن هذا التحسن يعود في جزء منه إلى أداء فئة قليلة من البلدان كانت قد سجلت في منتصف التسعينات نسبة مديونية عالية جداً. ويمكن إلى حد ما عزو التحسينات التي طرأت على نسب مديونية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى ظروف خارجية مواتية. وقد ينحسر هذا التقدم في أعقاب اضطراب أسواق المال العالمية في الآونة الأخيرة.

٤٩- ومنذ بداية عام ٢٠٠٧، استمر التقدم بوتيرة أبطأ في ظل تطبيق المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فالمدة المتوسطة التي تحتاجها البلدان للانتقال من نقطة اتخاذ القرار إلى نقطة الإكمال ما انفكت تطول وهي تستغرق في الوقت الحاضر قرابة أربع سنوات (مقابل سنتين في ظل المبادرة الأصلية). وفي نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، كان ٢٣ من البلدان المؤهلة البالغ عددها ٤١ قد بلغت نقطة الإكمال، فيما بلغت عشرة بلدان مرحلة انتقالية بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإكمال ولم تكن ثمانية بلدان قد بلغت بعد نقطة اتخاذ القرار. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغت ثلاثة بلدان – وهي أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا – نقطة اتخاذ القرار في إطار تطبيق المبادرة المعززة بينما بلغ بَلدان – هما سان تومي وبرينسيبي وغامبيا – نقطة الإكمال.

٥٠- واستفادت جميع البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في إطار المبادرة المعززة من إلغاء مجمل ديونها المتعددة الأطراف والمستحقة السداد وذلك بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون المتعددة الأطراف المستحقة لصندوق النقد الدولي وللمؤسسة الإنمائية الدولية ولمصرف التنمية الإفريقي ولمصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٥١- ورغم أن تخفيف الديون الذي أتاحته المبادرتان المذكورتان قد حسّن نسب مديونية البلدان المستفيدة، فإن أكثر من نصف البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال لا تزال تُعتبر معرضة، بدرجة متوسطة أو كبيرة، لأن ترزح تحت وطأة الدين ولم يُصنَّف في الفئة القليلة المخاطر سوى عشرة فقط من بين ٢٢ بلداً من تلك البلدان. ويدل هذا على أن تخفيف الدين لوحده لن يضمن للبلدان التي تبلغ نقطة الإكمال بلوغ مستويات مستدامة من المديونية على المدى الطويل.

٥٢- وبلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ١٠٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ مسجِّلةً انخفاضاً بنسبة ٨,٤ بالقيمة الحقيقية مقارنة بمبلغ ١٠٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. ويعود السبب في ذلك الانخفاض إلى إنجاز نادي باريس عمليات لتخفيف الدين تُعتبر استثنائية من حيث حجمها. وشكّل تخفيف الدين قرابة الثلثين من حجم الطفرة التي شهدتها المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥ عندما سجل المجموع الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أعلى مستوى في تاريخه (١٠٧,١ مليار دولار)، ويمثِّل تخفيف الدين أيضا نحو ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وفي الوقت الحاضر، من غير المرجح أن ينجح معظم المانحين في تنفيذ التزاماتهم وسيضطرون إلى زيادة المعونة لكي يبلغوا الأهداف التي حددوها لعام ٢٠١٠.

باء - مساهمة الأونكتاد

٥٣- دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٦٢ المتعلق بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم الأونكتاد، إلى الإسهام بمدخلات موضوعية في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي (الفقرة ١١). وكجزء من تلك العملية، أعد الأونكتاد ورقة بحثية عن القدرة على تحمل الديون ومكوِّنات الديون استعداداً لحلقة عمل حول الديون والتمويل والقضايا الناشئة في التكامل المالي، المعقودة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وخلصت الورقة إلى أن تحليلات القدرة على تحمل الديون كثيراً ما تخلِط بين مفهوم القدرة على تحمل الديون الخارجية والقدرة على التحمل من الناحية الضريبية وتنزع إلى التركيز على مستوى المديونية دون اعتبار لمكوِّنات الديون. وأشارت الورقة البحثية إلى أن قياس القدرة على تحمل الديون تطلَّب تحليلاً دقيقاً لأسباب المديونية وإلى أن التحليل المبني على مستويات الدين والتنبؤات المتعلقة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على نحو محض تحليلٌ غير مقنع. ويناقش *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٨* مسائل تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وبالديون الخارجية للبلدان النامية.

٥٤- ويُعد الأونكتاد في الوقت الحالي، نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، تقريراً عن الديون الخارجية والتنمية بعنوان "*نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية*"، بغية تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويستعرض التقرير التطورات الأخيرة المتعلقة بالديون ويستطلع التفاعل بين القدرة على تحمل الديون

الخارجية والقدرة على تحمل الدين العام الداخلي ويستعرض التقدم المحرز في جهود بناء القدرات في مجال إدارة الدين في البلدان النامية.

٥٥- وواصل الأونكتاد دعم البلدان المدينة في التحضير للمفاوضات على إعادة جدولة أو هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أعادت ستة بلدان - هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وغامبيا، وغينيا، وليبيريا، وسان تومي وبرينسيبي، وتوغو - هيكلة ديونها ضمن الإطار المذكور.

٥٦- ويقر كل من توافق آراء مونتيري واتفاق أكرا بأهمية المساعدة التقنية بالنسبة لإدارة الدين. وقد استمر نظام رصد الديون والتحليل المالي "دمفاس" في مساعدة البلدان على بناء قدراتها المؤسسية على إدارة ديونها بشكل فعّال. ويدعم البرنامج مائة مؤسسة في ٦٥ بلداً وهو ما يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي الديون الطويلة الأجل المستحقة على البلدان النامية مجتمعةً. وبالإضافة إلى توفير أنظمة محوسبة لإدارة الدين والخدمات ذات الصلة، يقدم البرنامج طائفة من الوحدات التدريبية من أجل بناء قدرات البلد الزبون في مجالات التحقق من الديون وإحصائيات الديون وتحليل الحوافظ المالية.

٥٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استضاف الأونكتاد المؤتمر السادس المتعلق بإدارة الديون وهو في طريقه لأن يصبح أحد أهم المحافل التي تُعقد لإجراء مناقشات دولية منتظمة يشارك فيها المكلفون بإدارة الديون ولتبادل تجارب البلدان.

٥٨- ونظم الأونكتاد، ضمن مشروع أُنجز في إطار حساب التنمية، جولات دراسية إقليمية لفائدة مسؤولين في مجال الديون من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأُطلع المسؤولون عن إدارة الديون الزائرون أثناء تلك الجولات على ممارسات إدارة الديون في البلد المضيف، مع التوكيد على عمليات المكتب الأوسط، التي قد تفيد في تشكيل وبلورة ممارسات إدارة الديون في بلدانهم. ووضع الأونكتاد كذلك وحدة تعلُّم عبر الإنترنت تتناول تحليل القدرة على تحمل الديون وإدارة الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون السيادية وأدوات تحليل الديون. وتوجد قيد النشر مجموعة النتائج التي انتهى إليها البحث المتعلق بالمشروع وهي مجموعة تشتمل على مناهج وآليات تحليل القدرة على تحمل الدين وعلى إطار تحليلي لتحليل القدرة على تحمل الدين والتنمية ودراسات الحالة القطرية والخلفية المؤسسية وراء إدارة الدين العام والاعتبارات المتعلقة بالديون وبالتجارة.

خامساً - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٥٩- شدَّد توافق آراء مونتيري على ضرورة تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. وما فتئ الأونكتاد يساهم في النقاش الدائر حول هذه المسائل أثناء دورات مجلس التجارة والتنمية ومؤتمرات الأونكتاد التي تُعقد كل أربع سنوات.

ألف - التقدم المحرز

٦٠- بينت آخر التطورات الحاصلة في عالم الاقتصاد - وبخاصة أزمة الائتمان دون سعر الحسم وأزمة الأغذية وتقلبات أسعار العملات - ضرورة توخي الاتساق في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الدولي وضرورة تحقيق قدر

أكبر من الشفافية في الأسواق العالمية. وفي حين أن جهوداً قد بُذلت لتحقيق ذلك، خاصة بعد الأزمة المالية التي شهدها عقد التسعينات من القرن الماضي، كان هناك قدر ضئيل من التقدم المحرز باتجاه تحقيق التماسك بين الأنظمة النقدية والمالية والتجارية العالمية.

باء – مساهمة الأونكتاد

٦١- كان تعزيز التماسك على كافة المستويات بين الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق النهج الإقليمية، أحد أبرز المواضيع التي تناولها الأونكتاد الثاني عشر. وينص اتفاق أكرا على أنه "ينبغي أن يساهم عمل الأونكتاد في زيادة الاتساق في عملية وضع السياسات الاقتصادية العالمية، لا سيما من حيث ترابط واتساق التجارة الدولية، والاستثمار، والسياسات والترتيبات المالية، بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني المزيد من الفوائد من العولمة" (الفقرة ٣٨). وعلاوةً على ذلك، قرر المؤتمر أنه ينبغي للأونكتاد أن يركز في عمله المتعلق بالعولمة واستراتيجيات التنمية على "المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى" (الفقرة ٣٦(ب)).

٦٢- وتناول *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧*، البعد الإقليمي للمسائل النقدية والمالية وإمكانيات تقوية التعاون الإقليمي في هذا الميدان. بينما تطرق تقرير عام ٢٠٠٨ للمسائل التالية: قضايا مختارة في تمويل التنمية تشمل أثر الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي وخاصة على البلدان النامية؛ وتداعيات ارتفاع أسعار السلع الأساسية واضطراب أسواق تلك السلع؛ ومصادر التمويل الداخلية للاستثمار في القدرات الإنتاجية؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي؛ واستراتيجيات لاستمرار القدرة على تحمل الديون. وتمت الاستفادة من نتيجة هذا البحث والعمل التحليلي في عملية الإعداد لاستعراض توافق آراء مونتيري، وخاصة في مجالات التماسك والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. وواصل الأونكتاد كذلك دعم أنشطة مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية (مجموعة الـ ٢٤) في وضع سياسات مالية ونقدية وتجارية مترابطة على الصعيدين الوطني والدولي.

سادساً – تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٣- اعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة والتزاماً ببناء مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع وإنمائي المنحى. وتسعى الوثائق الختامية للقمة إلى تحويل تلك الرؤية إلى غايات وأهداف ومرامي يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ وفق سلسلة من خطوط العمل ومن المواضيع الرئيسة. ويعيِّن جدول أعمال تونس بشأن مجتمع المعلومات الأونكتاد بوصفه مشاركاً في تيسير عدد من خطوط العمل ومن بينها بناء القدرات والبيئة التمكينية والأعمال الإلكترونية والعلوم الإلكترونية. وتقوم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي يوفر لها الأونكتاد ما يلزمها من خدمات، بمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠٠٦ في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة.

٦٤- ويدعو اتفاق أكرا الأونكتاد لأن يواصل "دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" ولأن "يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك" (الفقرة ١٥٨). وهو يدعو الأونكتاد أيضاً لأن "يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبُل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد" (الفقرة ١٥٩)، ويدعوه لأن "يساهم ... في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ... بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى" ولأن يساعد اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية "في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" (الفقرة ١٦١).

ألف - التقدم المحرز[٤]

٦٥- ما زالت الفجوة الرقمية واسعة ولكنها أخذت تضيق في ما يتعلق ببعض أنواع التكنولوجيا، وخصوصاً تكنولوجيا الهاتف المحمول. وإذا استمرت معدلات النمو الحالية، يُتوقع أن يكون في مقدور نصف سكان العالم اقتناء هاتف محمول بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وتتمتع تكنولوجيا الهاتف المحمول بأهمية خاصة في أقل البلدان نمواً حيث فاق عدد الهواتف المحمولة عدد الهواتف الثابتة بنسبة قاربت ثمانية إلى واحد في نهاية عام ٢٠٠٧، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت النسبة عشرة إلى واحد. غير أن الفجوة الرقمية تأخذ الآن أبعاداً جديدة نظراً لأن الفجوة القائمة في مجال الوصول إلى شبكة الإنترنت العريضة النطاق آخذة في الاتساع. فعلى الرغم من أن النطاق العريض متاح في أكثر من ١٧٠ بلداً، فإن كلفته أعلى بعشرة أمثال في البلدان المنخفضة الدخل منها في البلدان المرتفعة الدخل، ولا يكون في غالب الأحيان متاحاً خارج المناطق الحضرية.

٦٦- ولا تزال شبكة الهاتف المحمول تسجِّل نمواً قوياً في العالم النامي، حيث ازداد عدد المشتركين في الهاتف المحمول بمقدار ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، وهو ما يمثل نسبة ٥٨ في المائة من المشتركين في الهاتف المحمول في العالم. وسُجل في أفريقيا أكبر معدل نمو في عدد المشتركين وفي النفاذ، تتبعها في ذلك البلدان النامية في آسيا. واستناداً إلى تقديرات الأونكتاد، يُحتمل أن يتحقق في عام ٢٠٠٨ هدفُ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المتمثل في جعل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول أكثر من نصف سكان العالم بحلول عام ٢٠١٥ وذلك فيما يتصل بنفاذ الهاتف المحمول، الذي يتنبأ الخبراء بأن تبلغ نسبته ٥٠ في المائة تقريباً في البلدان النامية.

٦٧- واستمرت الإنترنت في التوسع في مختلف أنحاء العالم من حيث عدد المستخدمين ومعدل النفاذ. ورغم أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تستأثر بأغلبية مستخدمي الإنترنت وتملك أعلى معدلات النفاذ إلى الإنترنت، فإن

---

(٤) اعتُمد في تحرير هذا الجزء على المنشور التالي: UNCTAD (2008). *Information Economy Report 2007–2008*.

البلدان النامية بدأت تلحق بالركب ببطء. وإذا كان معدل النفاذ إلى الإنترنت في البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٢ أعلى بعشرة أمثال ممّا كان عليه في البلدان النامية، فإن هذا المعدل لم يكن أعلى إلاّ بستة أمثال في عام ٢٠٠٦. وقد حققت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[٥] أعلى معدلات نمو في النفاذ إلى الإنترنت سنوياً ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

٦٨- وعلى الرغم من أن عدد مستخدمي الإنترنت في أفريقيا ما زال ينمو بقوة، فإن النفاذ لم يزل متدنياً للغاية. فمعدل النفاذ إلى النطاق العريض في أفريقيا يقل عن ١ في المائة كما أن ٧٠ في المائة من مجمل الاتصالات القارية تذهب إلى خارج أفريقيا. وتمثل أربعة بلدان (هي مصر والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا) قرابة ٦٠ في المائة من مستخدمي الإنترنت في الإقليم. وعلاوة على ذلك، فإن متوسط كلفة الوصل بالإنترنت العريضة النطاق أقل بكثير في البلدان المتقدمة المرتفعة الدخل منه في البلدان النامية، سواء بالقيمة الإسمية أو كنسبة مئوية من متوسط الدخل الشهري. فعلى سبيل المثال، تتراوح كلفة الوصل بالإنترنت في بعض أنحاء أفريقيا بين ٢٥٠ و٣٠٠ دولار في الشهر، وهي أعلى كلفة في العالم. وبذلك، تنتقل الفجوة الرقمية الآن من أوجه اللامساواة من حيث الكمية والنفاذ لتشمل اختلافات في النوعية والقدرة.

باء – مساهمة الأونكتاد

٦٩- يواصل الأونكتاد، مثله في ذلك مثل أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، رصد تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والعالمي وإعداد تقرير الأمين العام السنوي عن هذا الموضوع (A/63/72 - E/2008/48).

٧٠- ويُركِّز الأونكتاد عمله، في إطار تنفيذ الولاية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا التي كلفته بها القمة العالمية لمجتمع المعلومات (الفقرة ٦٠)، على المجالين التاليين:

(أ) **استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار**: وهي مشاريع رهينة بالطلب يراد من ورائها مساعدة البلدان النامية في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة المرتكزة على المعلومات التي تضع في الاعتبار احتياجاتها وظروفها الخاصة. وتتضمن تلك الاستعراضات تقييم مَواطن القوة والضعف في السياسات التي ينتهجها بلد من البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا والتدابير المتخذة لضمان خدمة تلك السياسات فعلياً للاحتياجات الإنمائية لذلك البلد، ولا سيما ما يتعلق منها بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل ضمان التماسك والتناسق على الصعيد القطري، تُجرى تلك التقييمات مع شركاء آخرين في التنمية كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد وُضعت اللمسات الأخيرة على استعراضٍ لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة أنغولا وقُدم إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية عشرة التي

---

(٥) الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أو "البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من اقتصادات مخططة مركزياً إلى اقتصادات سوق"، مجموعة تُستخدم لأغراض التحليل الاقتصادي. انظر: http://unstats.un.org/unsd/methods/m49/m49regin.htm للاطلاع على قائمة بهذه البلدان.

انعقدت من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يُفرَغ من إجراء استعراضين مماثلين لفائدة كل من غانا وموريتانيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وأن يُشرع في أربع استعراضات أخرى لفائدة بلدان من أمريكا اللاتينية عما قريب؛

(ب) **شبكة مراكز الامتياز**: ينجز الأونكتاد مشروعاً يتمثل في إنشاء شبكة من مراكز الامتياز بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية اختيرت لكفاءتها ولامتلاكها مرافق تمثِّل آخر صيحة في مجال التكنولوجيا. وتنظم الشبكة دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة العلماء والمهندسين من البلدان النامية، وخاصةً من أفريقيا، معتمدةً في ذلك على تلك المؤسسات لتقوم بدور بؤر إقليمية للتعلُّم والتدريب. ومن المجالات ذات الأولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات التكنولوجيا الأحيائية ذات الأثر المباشر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الفوائد الإضافية للدورات التدريبية الإقليمية المذكورة أنها تنشئ روابط مع الأوساط العلمية وبالتالي فإنها تساعد في زيادة حراك العلماء.

سابعاً – قانون وسياسة المنافسة

٧١- تهدف مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والتي يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٠، إلى "ضمان ألا تعيق الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي قد تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية، ولا سيما تلك المؤثرة في تجارة البلدان النامية وتنميتها" (TD/RBP/CONF/10/Rev.2).

ألف – التقدم المحرز

٧٢- لم تحقق نظم التجارة والأسواق المالية المفتوحة في العديد من البلدان النامية التطلعات إلى النهوض بالتنمية المستدامة والحد من الفقر. فقد خلص مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (أنطاليا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) إلى وجوب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما تسبِّبه الممارسات المنافية للمنافسة من آثار ضارة على عمل الأسواق، وعلى عملية الخصخصة، وعلى إيجاد قطاع مشاريع دينامي، وعلى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى التجارة الدولية والقدرة على المنافسة.

باء – مساهمة الأونكتاد

٧٣- يعد الأونكتاد مركز الاتصال داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يخص كل العمل المتعلق بسياسة المنافسة وحماية المستهلك. وهو بصفته تلك، يواصل العمل على ما يلي: (أ) رصد الاتجاهات والتطورات في مجال قانون وسياسة المنافسة؛ (ب) ومساعدة البلدان النامية في صياغة وإنفاذ قوانين وسياسات في مجال المنافسة تناسب احتياجاتها الإنمائية وأهدافها في مجال السياسات، وتكون كفيلة بالتصدي للمعوقات التي تحد من قدراتها؛ (ج) وتسهيل التعاون الدولي عن طريق المناصرة ونشر المعلومات، والتنقيح الدوري للتعليق على القانون النموذجي، وتنظيم عمليات الاستعراض الطوعي التي يجريها النظراء لقوانين وسياسات المنافسة في إطار فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٧٤- وفي الفترة الخاضعة للاستعراض، قُدمت خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية لكل من: (أ) الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لتنفيذ توصيات استعراضات النظراء الطوعية؛ (ب) التجمعات الإقليمية، لوضع مشاريع قواعد المنافسة الإقليمية وتنفيذها؛ (ج) وعدة بلدان نامية لصوغ وإنفاذ قوانين وطنية للمنافسة وحماية المستهلك، بما فيها بعض بلدان أمريكا اللاتينية المستفيدة من برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك الخاص بأمريكا اللاتينية.

٧٥- وتُبذل الجهود حالياً من أجل تنفيذ الفقرتين ٧٥ و١٠٣ من اتفاق أكرا، وخاصة من أجل "تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية".

ثامناً - البلدان التي تشهد أوضاعاً خاصة

ألف - أقل البلدان نمواً

٧٦- يتضمن برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً لفترة العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ المعتمَد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أهدافاً إنمائية معروفة من حيث الكم ومحددة زمنياً وينشئ إطاراً لإقامة شراكة عالمية متينة لاستدامة النمو والتنمية وتسريع وتيرتها في أقل البلدان نمواً.

١- التقدم المحرز

٧٧- يبعث الأداء الاقتصادي الذي حققته أقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة على التفاؤل. ففي عام ٢٠٠٦، حقق أكثر من نصف تلك البلدان أو كان في طريقه إلى تحقيق هدف معدل النمو البالغ ٧ في المائة المحدد في برنامج العمل بحلول عام ٢٠١٠ بينما كان ثلاثون من تلك البلدان في طريقهم إلى تحقيق نسبة استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تبلغ ٢٥ في المائة. وبالمثل، كانت صادرات السلع من أقل البلدان نمواً، كنسبة من صادرات العالم، تتحسن بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠٢ وبلغت ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ وهي زيادة تعود في معظمها إلى تحسين في أسعار السلع الأساسية (ما عدا النفط، حيث ظلت حصتها من التجارة العالمية راكدةً على مدى تلك الفترة). وارتفعت صادرات أقل البلدان نمواً من السلع المصنوعة بشكل ملحوظ في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بينما سجلت صادراتها من السلع الأساسية أعلى أداء منذ عقود. وشهدت أيضاً تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تلك البلدان زيادة كبيرة بالقيمة المطلقة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى تزايد شطب الديون والمساعدة الإنسانية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية تمثل في الوقت الحاضر ما بين ٤٠ و٧٠ في المائة من المال العام في بعض أقل البلدان نمواً و٨,٨ في المائة من إجمالي دخلها الوطني مجتمعةً.

٧٨- وفي حين أن التحسن العام في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً يدعو للتفاؤل، فإن ثمة شعور بالقلق لأنه لم يقترن بتحول هيكلي في اقتصادات تلك البلدان. وبالتالي فإن الجهود المبذولة في سبيل تخفيض مستويات الفقر المدقع وتحسين المؤشرات الاجتماعية تظل معقدة ومُحبِطة. وتبين تقديرات الفقر التي نشرها البنك الدولي مؤخراً (والمعدلة بحيث تضع في الاعتبار تساوي القدرة الشرائية) أن ٥٠ في المائة من سكان ٩ من أقل البلدان نمواً التي

تتوفر بشأنها بيانات والبالغ عددها ١٧ بلداً يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قلق متزايد من أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط والأغذية من شأنه أن يمحو أي أثر للمكاسب الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تُصنَّف ٤٧ من أقل البلدان نمواً البالغ عددها خمسون بلداً، حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على أنها من بلدان النقص الغذائي ذات الدخل المنخفض فيما صُنف عشرون بلداً منها ضمن البلدان التي تعيش أزمة غذائية[٦].

٢- مساهمة الأونكتاد

٧٩- ما انفك الأونكتاد يقدم مساهمات موضوعية لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق الأهداف والمرامي المحددة في برنامج العمل من خلال أعماله في البحث وتحليل السياسات (كتقرير أقل البلدان نمواً) وأنشطته في مجال تحقيق التوافق في الآراء ووظائف التعاون التقني التي يقوم بها. وما فتئ الأونكتاد يناصر اتباع نُهج سياساتية عملية أكثر تجاه أقل البلدان نمواً مشدِّداً على أنه ينبغي أن تكون تنمية القدرات الإنتاجية - وما يرتبط بذلك من زيادة العمالة الإنتاجية - في صلب استرتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويتطلب ذلك توزيع الموارد بين القطاعات الإنتاجية والاجتماعية بشكل أكثر توازناً ويتطلب اتباع سياسات مبادِرة تؤدي إلى الاستثمار في أنشطة تزيد القيمة المضافة وتولد فرص عمل. وفيما يتعلق بالسياسات الدولية، هناك حاجة ليس إلى المزيد من المعونة فحسب وإنما إلى إعادة موازنة التركيبة القطاعية لتلك المعونة وزيادة المساعدة لتعزيز القدرة الإنتاجية وخاصة في قطاع السلع الأساسية الزراعية.

٨٠- ولأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والإمدادات أهميةٌ قصوى في دعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل التنمية. فعلى سبيل المثال، ما فتئ الأونكتاد يساهم، بواسطة برامجه المعلوماتية المتخصصة للدعم المؤسسي مثل نظام إدارة الديون والتمويل المالي والنظام الآلي للبيانات الجمركية، في الجهود المبذولة من أجل تعزيز القدرات والموارد المؤسسية والبشرية في أقل البلدان نمواً.

٨١- وكان الأونكتاد يدعم أيضاً الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً بواسطة عدد من الأنشطة التي تشمل عملية الإطار المتكامل برمَّتها من مراحلها الأولى وحتى مرحلة التنفيذ. وشملت تلك الأنشطة الدراسات الأولية التشخيصية للتكامل التجاري وحلقات العمل والبعثات الاستشارية والمشاركة في الاجتماعات من قبيل حلقات عمل التحقق من الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً في مجالات بعينها كقواعد المنشأ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) وصياغة السياسة التجارية والمعلومات المتعلقة بالتجارة (سيراليون). وبالتعاون مع مركز التجارة الدولية، ساهم الأونكتاد في برنامج الدعم لتنمية الصادرات (PADEx) في بنن وعمِل في سان تومي وبرينسيبي على تنفيذ مشروع لبناء القدرات لفائدة وزارة التجارة في ذلك البلد.

---

(٦) حسب منظمة الأغذية والزراعة، ارتفع معدل الأسعار العالمية، منذ عام ٢٠٠٦، بنسبة ٢١٧ في المائة للأرز، و١٣٦ في المائة للقمح، و١٢٥ في المائة للذرة، و١٠٧ في المائة لفول الصويا. لمزيد من المعلومات، انظر Food FAO Outlook، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على الموقع: www.fao.org/docrep/010/ah876e/ah876e01.htm).

٨٢- وقدم الأونكتاد كذلك دعماً كبيراً من أجل مشاركة أقل البلدان نمواً في عملية التحضير للأونكتاد الثاني عشر وفي أعمال ذلك المؤتمر بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم شامل للتحديات المهمة التي تواجه أقل البلدان نمواً في مجال التجارة والتنمية استناداً إلى دراسات حالة متعلقة بكل قطاع تتناول أهم صادرات أقل البلدان نمواً واستناداً إلى دراسات حالة وطنية.

باء - البلدان الجزرية الصغيرة النامية

١- مساهمة الأونكتاد

٨٣- تنبثق ولاية الأونكتاد المتعلقة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية بالأساس من برنامج عمل باربادوس الذي تم استعراضه أثناء الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وهي ولاية يزيد اتفاق أكرا التوكيد عليها (الفقرة ٣٦ (د) والفقرة ٩٠ (ي)). وتبيِّن الاستعراضات التي أجرتها في وقت لاحق لجنة التخطيط الإنمائي للتقدم المحرز باتجاه الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً أنه من المتوقع تأهل الرأس الأخضر وملديف وساموا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١.

٨٤- وقد قدم الأونكتاد مساهمات كبيرة وتقنية في عمل كل من اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استعراض قائمة أقل البلدان نمواً. فقد ساعد في إغناء وصقل شروط وقواعد الإدراج في تلك القائمة أو الخروج منها وفي إعداد لمحات عن مكامن الضعف لدى أقل البلدان نمواً التي صارت أهلاً للخروج من تلك القائمة وقدم خدمات استشارية ودعماً مؤسسياً للبلدان المتأهلة حتى يكون الانتقال سلساً.

جيم - لبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٨٥- أصبحت تكاليف النقل المرتفعة التي تثقل كاهل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر عقبة كأداء أمام التجارة بالنسبة لتلك البلدان. فالبلدان غير الساحلية النامية لا تزال تدفع ما يعادل ٤٠ في المائة من قيمة صادراتها لتغطية تكاليف النقل.

١- التقدم المحرز

٨٦- ويتناول برناج عمل ألماتي، المعتمَد في عام ٢٠٠٣ أثناء المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٦١/٢١٢، عقد اجتماع استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨. ومنذ عام ٢٠٠٨، تم استكشاف سبل جديدة لتيسير عمليات النقل العابر في أفريقيا أساساً وكذلك في آسيا الوسطى وفي جنوب شرق آسيا وفي أمريكا الجنوبية.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٧- يقدِّم الأونكتاد، بوصفه صاحب مصلحة أساساً في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، مدخلات كبيرة إلى هذه العملية. وسلط اتفاق أكرا الضوء على المشاكل التي تواجهها البلدان غير الساحلية النامية كما عزز ولاية الأونكتاد فيما يخص التصدي لتلك المشاكل (الفقرة ٣٦(د) والفقرة ٥٧).

٨٨- وقد شجع الأونكتاد ترتيبات تعاون ناجحة بين البلدان غير الساحلية النامية وجيرانها من بلدان المرور العابر وكان في مقدمة الساعِين إلى البدء في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رصد عمليات النقل العابر على طول ممرات النقل العابر. وتجلت نتائج ذلك العمل من خلال أنشطة تحقيق توافق الآراء والمساعدة التقنية.

٨٩- وحضر ممثلون عن الأونكتاد اجتماعات عديدة في مرحلة التحضير لاستعراض نصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ونظم الأونكتاد أيضاً اجتماعاً تحضيرياً في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٩٠- واكتمل تنفيذ مشروع "بناء القدرات في تيسير التجارة والنقل للبلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر" بتمويل بتمويل من حساب التنمية في عام ٢٠٠٧. ودعم المشروع تطوير الأعمال التجارية وإقامة التكتلات عبر الحدود ومنصة لتبادل المعلومات وزيادة الفعالية التشغيلية. أما الأنشطة المنجزة على الصعيد القطري فقد ركزت على تيسير التجارة والنقل وأتمتة الجمارك (أسيكودا).

٩١- وسيواصل الأونكتاد المساهمة في تنفيذ برنامج عمل ألمآتي عن طريق اعتماد تدابير لتيسير النقل العابر وتشجيع النقل المتعدد الوسائط لفائدة كل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

- - - - -